حوافز الاستثمار الخاص المباشر

أ. منور أوسرير*. المركز الجامعي بخميس مليانة

د.عليان نذير. جامعة بومرداس**

RESUME

L'importance des investissements directs s'est accrue aux yeux des pays en développement à partir des années 80 suite à la régression des crédits octroyés à ces pays à cause de la crise de la dette.

A partir de ces faits, ces pays se sont orientés vers la levée des obstacles imposés aux investissements, outre cela on constate un net désengagement des états sus-mentionnés et leur orientation vers l'économie de marché qui repose sur l'attraction des investissements privés comme mécanisme essentiel de reforme et de croissance économique.

L'orientation de l'investissement direct dépend des facteurs d'attraction et des faveurs octroyées de la part des pays hotes. à la tête de ces facteurs on trouve la taille du marché, la stabilité politique et économique, l'existence d'une infrastructure de base, le développement des ressources humaines, les dépenses destinées à la recherche et développement et une juridiction favorisant l'investissement.

ملخص

لقد تزايد الاهتمام وبشكل كبير بالإستثمارات الأجنبية المباشرة من طرف الدول النامية منذ أوائل الثمانينات نتيجة تراجع القروض المقدمة إليها ونتيجة تصاعد أزمة المديونية الخارجية، فاتجهت الدول إلى إزالة القيود المفروضة على هذا الإستثمار، وهذا مع تراجع دور الدولة في العديد من الدول والإتجاه نحو إقتصاديات السوق الحرة والتي تعتمد على جذب الإستثمار الخاص كأحد الآليات الأساسية لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي.

* أستاذ مساعد مكلف بالدروس معهد العلوم الإقتصادية.المركز الجامعي بخميس مليانة ouserirmenouer@yahoo.fr

** أستاذ مساعد.كلية الحقوق و العلوم التجارية جامعة بومرداس nadir.napoli@inwind.it

فاتجاه الاستثمار المباشر يتوقف على عوامل جذبه والحوافز المقدمة لجذبه إلى الدول، وتأتي في مقدمة هذه الحوافز:

حجم السوق، الإستقرار السياسي والإقتصادي للدولة المضيفة، توفر البنية الأساسية، مدى الإهتمام بتنمية الموارد البشرية ومدى إنفاقها على أنشطة البحوث والتطوير ودور قوانين الإستثمار وما تحتويه من مزايا وحوافز لجذب الإستثمار، وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة.

تمهيد:

تلقي هذه الدراسة الضوء على مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله المختلفة ودوره في التنمية الإقتصادية في البلدان النامية، كما يتطرق إلى الإطار الفكري لمختلف النظريات التي تفسر حركة رؤوس الأموال الدولية في شكل إستثمار مباشر، ويبين كذلك محددات هذا الإستثمار في الواقع العملي، وذلك في العناصر التالية:

- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومزاياه.
- أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وضوابطه.
- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التطور التاريخي للإستثمارات الأجنبية المباشرة.
- محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- النظريات المفسرة لدوافع الإستثمار الأجنبي المباشر.
- حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومزاياه.

الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في تلك المشاريع التي يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع أو نتيجة لإشتراكه في رأس مال المشروع بجزء يبرر له حق الإدارة، ويستوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فرداً أو شركة أجنبية أو فرعاً لإحدى الشركات الأجنبية أو مؤسسة خاصة، و حسب المعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الإستثمار مباشراً حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأياً في إدارة المؤسسة **(1)**.

ويفضل المستثمرون الأجانب وكذلك البلدان النامية، الإستثمارات الأجنبية المباشرة على الإستثمارات الأجنبية غير المباشرة، نظراً لما يوفره له من حق الرقابة والإشراف والإدارة على رأسماله مما يشعره بالإطمئنان، كما أن المستثمرين لا يثقون في كفاءة رجال الأعمال المحليين، بالإضافة إلى عدم توفر المعرفة الكافية للمستثمرين الأجانب عن أسواق الأوراق المالية في تلك البلدان وكذلك المخاطر المتصلة بتلك بالأوراق.

أما تفضيل البلدان النامية للإستثمارات الأجنبية المباشرة فهذا راجع للعديد من المزايا المرتبطة بهذه الإستثمارات والتي يمكن إجمالها في (2):

أ- الإستثمار الأجنبي المباشر لا يتمثل في تدفق رأس المال فقط، ولكنه عادة ما يكون مصحوبا بفنون إنتاجية ومنتجات حديثة، وكذلك مهارات إدارية وتنظيمية وخبرات فنية تفتقر لها الدول النامية، كما أن هذه الإستثمارات تسمح بمشاركة رأس المال المحلي والعمالة المحلية بدرجات مختلفة وما ينجم عن ذلك من فوائد.

ب- تحقيق إيرادات إضافية للبلدان النامية المضيفة في صورة ضرائب على المشاريع الناجمة عن هذه الإستثمارات، كما أنه لا يترتب عليها عبء ثابت على ميزان المدفوعات حيث لا يحصل المستثمر الأجنبي على أي دخل إلا عندما يدر الإستثمار ربحا وبالتالي فإن السداد مرتبط بربحية المشروع.

ج- هذه الإستثمارات قد تكون مصدراً للحصول على النقد الأجنبي، وذلك عندما يرتكز نشاط المشروع في الإنتاج للتصدير حيث تتوافر لدى المستثمر الأجنبي قدرة أكبر على تسويق منتجاته في الخارج نظراً لما يتاح له من الخبرة والمعرفة بهذه الأسواق.

ح- تفتح هذه الإستثمارات المجال أمام رأس المال الوطني وتشجعه على المشاركة في الإنتاج.

خ- تمثل الإستثمارات إضافة إلى الطاقة الإنتاجية في الدول المضيفة، فضلاً عن أن جزءاً من أرباح تلك الإستثمارات يعاد إستثمارها، وتستخدم في توسيع الصناعة المحلية وتطويرها، ومن ثم تمثل إضافة إلى التكوين الرأسمالي.

د- إن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تدفع المنتجين الوطنيين إلى تطوير أساليب إنتاجهم عن طريق محاكاتهم للمستثمرين الأجانب، فضلاً عن مساهمتها في الإرتقاء بأذواق المستهلكين، وتطوير أنماط الإستهلاك التقليدية بما تنتجه من أنواع السلع مرتفعة الجودة والتي تروج لها بوسائل إعلانية متقدمة.

ذ- إن الإستثمار الأجنبي المباشر يحفز الخبرات الوطنية على عدم الهجرة إلى الخارج بما يوفره من فرص وظروف العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد، وبالتالي فإن هذه الإستثمارات تعمل على إيقاف إستنزاف الخبرات الوطنية والتي تشكو منها الدول النامية وهي ما تعرف بظاهرة إستنزاف العقول البشرية.

ر- يكون العبء على ميزان المدفوعات في حالة الإستثمار الأجنبي المباشر أقل من نظيره في حالة الإستثمار الأجنبي غير المباشر، وذلك لأن الأرباح في المراحل

الأولى للتنمية تكون قليلة، كما أن إحتمال إستعادة رأس المال من الدولة المضيفة يكون أقل إذا ما قورن بإستثمار الحافظة المالية.

ثانيا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية وضوابطه.

تتمثل أهم الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها من وراء إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى:

- دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات.
- زيادة معدلات الإستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادي.
- زيادة معدلات العمالة، وتقليل البطالة عن طريق تدريب وتنمية القوة العاملة.
- تنويع هيكل الإنتاج والصادرات وتقليل الإختلال في هيكل الإنتاج، وذلك بزيادة نمو القطاع الصناعي.
- إكتساب عنصر المعرفة الفنية والأفكار الجديدة التي تؤدي إلى خلق معارف مستمرة وحديثة.

ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من وضع ضوابط للإستثمار الأجنبي المباشر وأهمها:

- وجود خطة مفصلة واضحة المعالم بجميع القطاعات الإقتصادية مع تحديد حجم اللإستثمار الأجنبي المباشر المطلوب لكل منها بما يدعم عملية التنمية الإقتصادية ويحقق أهدافها التفصيلية.
- ضرورة تقييم المشاريع التي يسهم فيها الإستثمار الأجنبي المباشر من الناحيتين الإقتصادية والفنية للحكم على مدى إسهامها في تحقيق الأهداف العامة للإقتصاد الوطني.

- أن تكون مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر تحت نظر الدولة وخاضعة لقوانينها كغيرها من المشاريع الوطنية، وهذا يتطلب إستقلال هذه المشاريع بحيث لا تكون في صورة فروع لمشاريع أخرى في الخارج مما يصعب معه متابعة نتائج أعمالها.

- يجب تحقيق أكبر إستفادة ممكنة من مشاريع الإستثمار الأجنبي من خلال إتخاذها كمراكز لتدريب الكوادر العمالية المحلية على التكنولوجيا المتقدمة، وإشراك رأس المال الوطني مع رأس المال الأجنبي لإكتساب الخبرة والمعارف المتقدمة التي يأتي بها المستثمرون الأجانب.

ثالثا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

عند تتبع تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في عالم اليوم نجد أنها لم تعد مقيدة من الناحية الجغرافية، فالإستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق مع وجود الفرص الجذابة والمناخ المشجع على تدفقها خاصة ما يتعلق بالإستقرار السياسي، وتكون في الجزء الأكبر منها أموالاً خاصة، فبينما كان تدفق الأموال عبر الحدود يتم في المقام الأول من حكومة إلى حكومة أو من وكالة تسليف متعددة الأطراف إلى حكومة، لم يعد الأمر بهذا الشكل لأن معظم الأموال المتحركة الآن عبر الحدود أموال خاصة، وكل ما يهم هو مدى جاذبية فرص الإستثمار، ذلك أن الأموال ستذهب حيث توجد الفرص الجيدة (3).

ويتخذ الإستثمار الأجنبي المباشر عدة صور من أبرزها :

1 - **الاستثمار الثنائي:** قد تكون المشاركة مع رأس المال الوطني الخاص أورأس المال الوطني العام- الحكومي- أو الاثنين معاً ومن ثم تظهر نتيجة لتلك المشاركة ما تسمى بالمشروعات المشتركة، وقد يكون الشريك الأجنبي مستثمراً خاصاً أو حكومة دولة أجنبية أو منظمة دولية، وإن كان يأخذ غالباً شكل المستثمر الخاص، وقد يكون الشريك المحلي فرداً أو شركة خاصة أو حكومة

الدولة المضيفة ذاتها وتفضل الشركات الخاصة أن يكون الشركاء المحليون أفراداً أو شركات خاصة وذلك لإعتقادهم بأن المستثمر المحلي الخاص يكون أكثر إستعداداً من موظفي الحكومة على توفير الخبرات والخدمات المحلية اللازمة، والتي يتطلبها المشروع لعملياته الإنتاجية، ولكن في بعض الحالات تتطلب ضرورة أن يكون المستثمر المحلي حكومة الدولة المضيفة ذاتها خاصة في مجال إستغلال الثروات الطبيعية (4).

وقد نشأ هذا النوع من الإستثمارات الثنائية كرد فعل للترعة الوطنية والإستقلالية التي سادت البلدان النامية بعد حصولها على الإستقلال، والميزة الأساسية التي يحققها هذا النوع من الإستثمارات للدولة المضيفة، أن رأس المال الأجنبي لا ينفرد وحده بقرارات الإدارة والتشغيل والأرباح (5).

وعن طريق المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميم ومصادرة، بالإضافة إلى تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الإقتصاد المضيف نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك (6).

2- الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (شركات متعددة الجنسيات): تعتبر هذه الشركات من أهم أشكال هذا الاستثمار و المحرك الرئيسي له، حيث أن لها فروعاً متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة وتتميز بالحجم الكبير من حيث المبيعات والإنتاج وتنوعه، وتفوقها التكنولوجي، والإنتماء إلى دول إقتصاديات السوق المتقدمة صناعياً وكذا زيادة درجة التنوع والتكامل، كما أنها تدار مركزيا من مركزها الرئيسي في الوطن الأم (7).

ويزداد حجم تلك الإستثمارات الأجنبية المباشرة مع تعاظم الثورة التكنولوجية المعاصرة، فتكنولوجيا المعلومات قد سهلت حركة كل من الإستثمار و الصناعة إلى حد كبير، حيث تمكن تكنولوجيا المعلومات أية شركة

من أن تعمل الآن في أجزاء عديدة من العالم دون أن يتعين إنشاء نظام أعمال كامل في كل دولة لها وجود فيها، إذ يستطيع المهندسون الإقامة في أماكن جديدة بإفريقيا مثلاً، وبمقدور مصممي المنتجات في شنغهاي أن يراقبوا أنشطة مجموعة من المصانع في مختلف الدول الآسيوية ودول المحيط الهادي.

وهكذا تراجعت العقبات التي تعترض سبيل المشاركة والتحالف الإستراتيجي عبر الحدود بالزوال، و لم يعد يلزم نقل العديد من الخبراء ولا تدريب حشود غفيرة من العمال، ومع إكتمال قدرات هذه الشبكة صارت المعلومات متاحة في أي مكان حسب الطلب (8).

رابعا: التطور التاريخي للإستثمارات الأجنبية المباشرة.

يرجع تاريخ الإزدهار الفعلي للإستثمار الأجنبي المباشر إلى فترة قيام الثورة الصناعية في أوائل القرن التاسع عشر، فلقد ساعد التطور الصناعي الذي حدث في تلك الفترة وما صاحبه من زيادة في حجم ونوعية المنتجات إلى إتساع التجارة، وإلى فتح الطريق لتدفق الإستثمارات خارج أوروبا، وكانت تقوم بهذه الإستثمارات شركات تابعة للدول الإستعمارية بهدف توسيع حجم التجارة، وقد قامت تلك الشركات بإنشاء الحصون والمرافئ والمستودعات كما زرعت بعض النباتات ذات الجدوى الإقتصادية فيها (9).

ولقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة ومتفاوتة في ظروفها السياسية والإقتصادية، مما أثر في حجمه وطبيعته وهيكله ويمكن إيجاز تلك المراحل فيما يلي:

المرحلة الأولى: ازدهار الاستثمار الأجنبي خلال الفترة الممتدة من (1800 إلى 1914): حيث سادت ظروف إقتصادية وسياسية مناسبة بشكل كبير لتدفق الإستثمارات المباشرة، وهذا راجع لعدة أسباب منها:

- انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات.
- توافر الفرص الإستثمارية في المستعمرات.
- ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب.
- حرية حركة رأس المال والتجارة.
- حماية أكيدة من جانب الدول المستعمرة لإستثماراتها الأجنبية.

فإتجهت الدول الكبيرة الإستعمارية لتوسيع أسواقها وأغلب هذه الإستثمارات كانت تقوم بها شركات إستعمارية ينصب جلّ إهتمامها على إستغلال الثروات الطبيعية التي تحتاجها دولها، ولذلك توجه ثلثا (2/3) رأس المال الأجنبي لتمويل الإستثمارات في السكك الحديدية ومرافق البنية التحتية (**10**)، وكان الإستثمار إستثماراً خاصاً في زمن تميز بعدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية.

المرحلة الثانية:الفترة ما بين الحربين العالميتين (1914-1944): تميزت هذه الفترة بتراجع الإستثمار الأجنبي بشكل كبير، وكانت الدوافع وراء ذلك ترجع إلى:

- ظروف الحرب والاضطراب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي(11)
- انهيار قاعدة الذهب وما صاحب ذلك من زيادة إنكماش حجم الإقراض الخاص.
- تصفية الاستثمارات المملوكة للدول المتضررة من الحرب ومن ركود التجارة وكذا الحروب التجارية.

وكان الاستثمار الأجنبي متركز أساساً على الإستثمارات النفطية وتزايد الإستثمارات المتجهة لبناء السكك الحديدية لهذا الغرض، وشهدت الفترة تنامي وتصاعد قوة الولايات المتحدة الأمريكية وتراجع سيطرة المملكة المتحدة في السيطرة على الإستثمار الأجنبي المباشر.

المرحلة الثالثة: فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينات (1945-1989): شهد الاستثمار الأجنبي المباشر توسعاً كبيراً وبالأخص بعد منتصف الخمسينات مع إزدهار ونمو التجارة العالمية، حيث سعت الشركات المتعددة

الجنسيات للحصول على إمدادات جديدة من المواد الخام والنفط من البلدان النامية فضلاً عن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعة التحويلية.

ونشير أن قابلية التحويل بين العملات الوطنية في ظل إتفاقية **بريتون وودز** كان إجراءاً عملياً لتسهيل المدفوعات الناتجة عن العمليات في ميزان المدفوعات، وليس لغرض تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وظلت القيود على تحركات رؤوس الأموال العالمية قوية عملياً في بعض الدول الصناعية حتى الثمانينات، إضافة إلى الحواجز المفروضة من قبل الدول النامية حديثة العهد بالإستقلال على الإستثمار الأجنبي الذي إعتبرته إنتقاصاً من سيادتها السياسية والإقتصادية، ومن ثم إتجهت إلى وضع القيود على هذه الإستثمارات وفضلت عليها القروض البنكية لأنها تعتبرها أقل تكلفة من الإستثمار المباشر، حيث يزول عبئها الخارجي في حين تستمر خدمة الإستثمار المباشر فيما يتعلق بتحمل أعباءه وتحويل أرباحه.

ولعبت الإستثمارات الخاصة دوراً ضعيفاً في الإقتصاد الدولي خلال فترة الخمسينات مقارنة بالفترات الماضية، ولكن هذه الإستثمارات بدأت تستعيد دورها وأهميتها في أواخر الستينات وأصبحت تسيطر على الإستثمارات الأجنبية في الثمانينات(12).

وبسبب تراكم العوائد النفطية في فترة السبعينات لدى الدول المصدرة للنفط، وأخذت هذه العوائد طريقها للإيداع في البنوك الأجنبية، مما دفع هذه البنوك إلى توسيع قروضها للدول والهيئات الخارجية، مما جعل القروض البنكية تحتل الصدارة لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

المرحلة الرابعة: فترة السبعينات إلى الآن (13): لقد حدث تحول كبير في مصادر التمويل للدول النامية في السنوات الأخيرة، حيث تقلصت مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، على حين إكتسب التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة خلال عقد

التسعينات، وحل محل المعونة الرسمية ومحل الإقتراض من مؤسسات التمويل الدولية، كما حلت التدفقات الخاصة في صورة إستثمار أجنبي مباشر وكذلك في صورة متدفقات الأسهم والسندات محل القروض البنكية التجارية بسبب مشاكل عدم سداد القروض، وقد أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخاص بل ومن أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول النامية على الإطلاق.

لقد زاد الاستثمار الأجنبي المباشر من 24.3 مليار دولار عام 1990 إلى 185.4 مليار دولار عام 1999 أي بمعدل نمو قدره 663%، و مثل ما نسبته 70.1% من إجمالي التدفقات الرأسمالية للدول النامية في عام 1999، بعد أن كانت نسبته 24.5% فقط عام 1990 وذلك كما هو مبين في جدول رقم (1)، أما نسبة الإستثمار الأجنبي إلى إجمالي التدفقات الخاصة فقد بلغت 57.5% عام 1991، و انخفضت في عامي 1992 و 1993، حيث بلغت 39.9% عام 1993 وذلك نتيجة حالة الركود النسبي الذي عانت منه الإقتصاديات المتقدمة المصدرة لهذه الإستثمارات، إلا أنها عاودت الإرتفاع مرة أخرى وبلغت 84.6% عام 1999 ممثلة بذلك المصدر الأكبر للتمويل في الدول النامية، هذا وقد تراجعت هذه النسبة إلى 69.2% في عام 2000.

إن هذا التزايد في الإستثمار الأجنبي المباشر يرجع إلى عدة عوامل منها:
- قيام عدد كبير من الدول النامية خلال عقد التسعينات بتطبيق برامج الإصلاح والتحرر الإقتصادي، وتمنت معظم هذه البرامج في هذه الدول تحرير التجارة والإستثمارات وزيادة دور القطاع الخاص بما فيه القطاع الخاص الأجنبي.

جدول رقم (1) يمثل تطور هيكل التدفقات الرأسمالية للدول النامية خلال الفترة (1990-2000)

القيمة بالمليار دولار

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إجمالي التدفقات									
القيمة	155.8	220.4	223.7	261.2	311.2	342.6	334.9	264.5	295.8
التدفقات الرسمية									
القيمة	56.5	53.6	48	55.1	31.9	42.8	54.6	45.3	38.6
التدفقات الخاصة									
القيمة	99.3	166.8	175.7	206.1	279.3	299.8	280.3	219.2	257.2
إستثمار أجنبي مباشر									
القيمة	47.1	66.6	90	107	131.5	172.6	176.8	185.4	177
نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي التدفقات %									
النسبة	30.2	30.2	40.2	50	42.3	50.4	52.8	70.1	60.2
نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر إلى التدفقات الخاصة %									
النسبة	47.4	39.9	51.2	51.9	43.9	57.6	63	84.6	69.2
التمويل بالسندات									
القيمة	11.1	36.6	38.2	30.8	62.5	49	40.9	25.4	30.3
تدفقات الأسهم									
القيمة	14.1	51	35.2	36.1	49.2	30.2	15.6	34.5	47.9
تدفقات المحفظة (أسهم وسندات)									
القيمة	25.2	87.6	73.4	66.9	111.7	79.2	56.5	59.9	78.0
نسبة تدفقات الأسهم والسندات إلى إجمالي التدفقات %									
النسبة	16.2	39.7	32.8	25.6	35.9	23.1	16.9	22.6	26.4
نسبة تدفقات المحفظة إلى التدفقات الخاصة %									
النسبة	25.4	52.5	41.8	32.5	40	26.4	20.2	27.3	30.4
أخرى*									
النسبة	37	12.6	12.3	32.2	36.1	48	47	26.1	-

* تتضمن الديون والقروض البنكية والصور الأخرى من التدفقات الخاصة غير المذكورة.

Source: World Bank Global Development Finance, Analysis Summary Tables.Washington, 2001,P.36.

- أدركت الدول النامية تزايد منافع الإستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط كمصدر للتمويل وإنما كوسيلة فعالة لإحداث التنمية المتواصلة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى لاسيما القروض، فعلى حين يوجه الإستثمار المباشر مباشرة إلى إستثمارات فعلية في مجالات إنتاجية تستخدم القروض التجارية في تمويل الإنفاق الإستهلاكي، كما أن تحويل الأرباح المترتبة على الإستثمار المباشر يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات الممولة عن طريق هذا الإستثمار، بينما لا يوجد أي إرتباط بين أعباء خدمة الدين ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه، وبالنسبة للإستثمار في محفظة الأوراق المالية فإن هناك بعض المخاطر التي ترتبط به وذلك إذا كان في صورة إستثمار مضاربي يبحث عن العائد في الأجل القصير، حيث أنه إستثمار يتسم بالتقلب وعدم الإستقرار وقد يتسبب في عدم تشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي في الأجل الطويل وفي إحداث أزمات مالية في الدول النامية لاسيما الدول ذات القطاع المالي الضعيف.

- التوسع في إستخدام الإستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتجنب كافة أنواع القيود الجمركية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة والتي وجدت لدى قيام تكتلات إقتصادية كالإتحاد الأوروبي.

- إتساع نطاق العولمة والتوسع في الأنشطة الدولية للشركات دولية النشاط.

خامسا: محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

نجاح الاستثمارات المباشرة يتوقف على جملة من المتغيرات، فنجاح تلك الإستثمارات في أحد الأسواق لا يعني نجاحها في باقي الأسواق، أو نجاحها بنفس الدرجة والمستوى، فالعامل الأساسي المتحكم في المتغيرات البيئية والتي تختلف من دولة لأخرى، وحتى من منطقة لأخرى داخل البلد الواحد، ويمكن تقسيم تلك العوامل إلى ثلاث مجموعات أساسية ترتبط في أساسها وطبيعتها بالعوامل والخصائص المميزة للدولة والتي تتضمن المتغيرات السياسية والتشريعية،

المتغيرات الإقتصادية، المتغيرات الثقافية والإجتماعية، فالإختلاف في متوسط دخل الفرد الواحد ومعدل نمو الدخل الوطني، وعادات وأذواق المستهلكين، وإتجاهات الدولة ومواطنيها نحو الإستثمارات الأجنبية عموماً تؤثر على قرار الشركة فيما يخص الإستثمار الأجنبي.

ونشير أيضاً أن نجاح الشركات متعددة الجنسيات بعدة عوامل وهي:

- مميزات الشركة متعددة الجنسيات.
- المزايا والتكاليف بين كلا من الدولة الأم والدولة المضيفة، وبين الدولة المضيفة فيما بينها من ناحية ثانية.

سادسا: النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

النظرية الأولى: نظرية عدم كمال السوق (14) Imperfect Market Theory: تفترض هذه النظرية عدة إفتراضات تعتمد عليها في تحليل أسباب إتجاه الشركات متعددة الجنسيات للإستثمار في الدول المضيفة، فهي تفترض أولاً حالة غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، كما تفترض أيضاً عدم قدرة الشركات الوطنية في الدول المضيفة على منافسة الشركات متعددة الجنسيات من حيث مستوى الإدارة أو المستوى التكنولوجي أو توافر الموارد المالية، فالشركات متعددة الجنسيات تتمتع بقوة نسبية عند المقارنة مع الشركات الوطنية، وبالتالي تدفع هذه النظرة الشمولية لمجالات الإستثمار المختلفة تلك الشركات التي تملك جوانب القوة لإقامة وتملك مشروعات الإستثمار خارج حدود الدولة الأم.

ومن هذا المنطلق تفترض تلك النظرية – كما يقول **هود وينج-** وجود علاقة عكسية بين المنافسة في الأسواق الأجنبية وبين إتجاه إستثمارات تلك الشركات إلى هناك. ويتفق في ذلك كلا من باري Parry وكيفز Caves حيث

يؤكدا على وجود إرتباطاً وثيقاً بين كلا من تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة من الشركات متعددة الجنسيات، وبين توافر أو إمتلاك بعض المزايا النسبية لتلك الشركات بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة، فالدافع إلى إتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى الإستثمارات الخارجية هو وجود ميزة تستطيع الإستفادة منها.

مما سبق يمكن القول أن تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة — حسب نظرية عدم كمال السوق — إلى الدول المضيفة يعتمد على وجود عامل على الأقل من العوامل التالية:

- تفوق الشركات متعددة الجنسيات في مجال التكنولوجيا.
- توافر المهارات الإدارية والتسويقية والإنتاجية في الشركات متعددة الجنسيات بدرجة أكثر كفاءة من مثيلاتها في الشركات الوطنية.
- اعتماد الشركات متعددة الجنسيات على وفورات الإنتاج بحجم كبير.
- وجود اختلافات جوهرية بين منتجات الشركات متعددة الجنسيات ومنتجات الشركة الوطنية.
- وجود تسهيلات وإمتيازات جمركية وضريبية ومالية ممنوحة من حكومات الدول المضيفة لجذب تلك الإستثمارات.
- ارتفاع الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة مما يقف عائقاً أمام تصدير منتجات تلك الشركات في الدولة الأم للدولة المضيفة عبر التجارة الدولية.
- تميز الشركات متعددة الجنسيات بالعديد من الخصائص التي تجعلها أكثر تفوقاً.

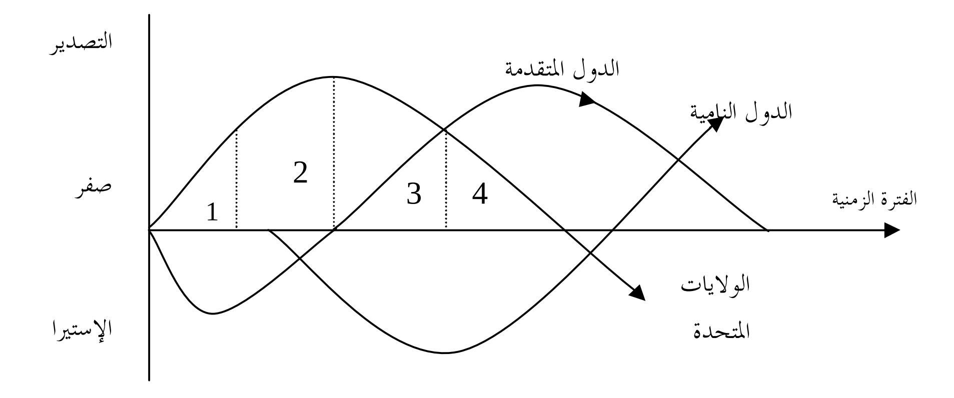
وجهت للنظرية عدة إنتقادات منها:

أ- إفتراض إدراك الشركات متعددة الجنسيات لجميع فرص وقيود الإستثمار بجميع دول العالم، ويعتبر هذا الإفتراض غير واقعي من الناحية العملية.

ب- لم تقدم هذه النظرية أية تفسيرات مقبولة لأسباب تفضل الشركات متعددة الجنسيات التملك المطلق للمشاريع الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للإستثمار والعمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق.

النظرية الثانية: نظرية دورة حياة المنتج (15): لا شك أن نظرية دورة حياة المنتج يمكنها أن تقدم تفسيراً لأسباب إنتشار الإستثمارات الأجنبية عبر العالم، وفي الدول النامية بصفة خاصة.كما أنها تلقى الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسية من وراء الإستثمارات الأجنبية، كما توضح أسباب إنتشار الإختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم.

دورة حياة المنتج الدولي



من الشكل السابق يتضح مرور المنتج الدولي بأربعة مراحل تفصيلية كما يلي:

المرحلة الأولى: تتمثل في بداية إنتاج وتصدير السلعة (ولتكن الولايات المتحدة هي مصدر الإبتكار)، حيث تزداد القدرة التصديرية للولايات المتحدة من تلك السلعة لكل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

المرحلة الثانية: حيث تبدأ الدول المتقدمة الأخرى غير الولايات المتحدة – صاحبة الإختراع في هذا المثال- في إنتاج تلك السلعة وتصديرها إلى الدول النامية بداية.

المرحلة الثالثة: و في تلك المرحلة تنافس الدول النامية على إنتاج تلك السلعة وتصديرها.

المرحلة الرابعة: تبدأ الولايات المتحدة في إستيراد نفس السلعة من الدول الأخرى، حيث إنخفضت المزايا التنافسية للولايات المتحدة في إنتاج تلك السلعة.

ومن التحليل السابق يتضح أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل إنتاج وبيع السلعة المعينة في السوق الوطني طالما أنها تحقق مستويات مرضية من الأرباح، أو في حالة انخفاض درجة المنافسة في السوق المحلي، بينما تتجه إلى الإستثمار في الدول النامية ناقلة عملياتها الإنتاجية والتسويقية إلى هناك عندما تشتد المنافسة، فحركة الشركات متعددة الجنسيات تحدث لأسباب محددة تتفق وإستراتيجيتها العالمية، ويمكن تفصيل ذلك فيما يلي (16):

- بينما تحتدم المنافسة بين الشركة متعددة الجنسيات ومثيلاتها في الدولة الأم، فإنها تتمتع بدرجة منافسة جيدة من حيث الجودة والسعر وخدمات ما بعد البيع في الدول المضيفة.

- تتوافر في السوق الجديدة – الدولة المضيفة- أسواق لم تتشبع بعد، بل هي في حالة إتساع متزايد، بينما تقادمت تلك السلعة المنتجة في الدولة الأم.

- تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمزايا الإنتاج والتسويق الجيد والإدارة المنظمة بالمقارنة مع الشركات الوطنية في الدولة المضيفة.

- إنخفاض التكاليف في الدول النامية.

وعلى الرغم من أن العديد من الصناعات كالصناعات الإليكترونية مثل الحاسبات تؤيد الإفتراضات التي تقوم عليها تلك النظرية، حيث بدأت تلك الصناعة في الولايات المتحدة ثم إنتشرت بعد ذلك في المملكة المتحدة وألمانيا الغربية – في ذلك الوقت – وفرنسا واليابان، ثم إمتد إنتاج الحاسبات إلى الدول النامية الآخذة في التقدم بخطوات متسارعة مثل كوريا الجنوبية وتايوان. على الرغم مما سبق إلا أنه عند البحث في تطور إنتاج منتجات يصعب تطبيق تلك النظرية عليها، خاصة المنتجات التي يطلق عليها سلع التفاخر Prestigious Goods مثل السيارات الفاخرة.

كذلك انتقدت نظرية دورة حياة المنتج الدولي في عدم تقديمها تفسيراً مقبولاً لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق للمشروعات الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للإستثمار والعمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق.

النظرية الثالثة: (نظرية الموقع): ترتكز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تدعو الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج، وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للإستثمار.

إن العوامل الموقعية تؤثر على كل من قرار الشركة متعددة الجنسية بالإستثمار الأجنبي المباشر في إحدى الدول المضيفة وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الإستثمار وبين التصدير لهذه الدولة وغيرها من

الدول المضيفة، وتشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق وذلك على النحو التالي:

أ- **العوامل المرتبطة بالسوق:** مثل حجم السوق ومدى إتساعها ونموها في الدولة المضيفة.

ب- **العوامل التسويقية:** مثل درجة المنافسة، مدى توافر منافذ التوزيع ووكالات الإعلان.

ج- **العوامل المرتبطة بالتكاليف:** مثل القرب من المواد الخام، مدى توافر الأيدي العاملة، إنخفاض تكلفة العمالة، مدى إنخفاض تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسيطة والتسهيلات الإنتاجية الأخرى.

د- **ضوابط التجارة الخارجية:** مثل التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والإستيراد.

هـ- **العوامل المرتبطة بمناخ الإستثمار:** مثل مدى قبول الإستثمارات الأجنبية، الإستقرار السياسي، مدى إستقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنية الأساسية، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الإستثمار.

و- الحوافز و الإمتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.

ز- **عوامل أخرى مثل:** الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج.

النظرية الرابعة: نظرية الحماية(17): يقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الإبتكارات الحديثة في

مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الإستثمار المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج، أو أي شكل آخر وذلك لأطول فترة ممكنة، ومن ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة وإجبارها على فتح قنوات للإستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها.

فالشركات متعددة الجنسيات – طبقاً لنظرية الحماية – تستطيع تعظيم فوائدها إذا إستطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة بها مثل البحوث والتطوير و الابتكار و أي عمليات إنتاجية أو تسويقية جديدة خاصة بها، ويجب على تلك الشركات – لكي تحافظ على أنشطتها الخاصة- القيام بتلك الأنشطة في المركز أو الفروع التابعة للشركة بالدول المضيفة بدلاً من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة. فالأفضل لتلك الشركات الإحتفاظ بأحد الأصول التي تحقق لها التميز المطلق بدلاً من بيعه للشركات الأخرى بالدول المضيفة، ومن ثم بلوغ الأهداف التي ترغبها من التوسع في أنشطتها، وتحقيق عائد مجزٍ.

ويلاحظ أن ممارسة الحماية من الممكن أن تتحقق بأساليب بديلة متاحة الآن، قد تكون أكثر فاعلية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات، مثل التعديلات التي وردت على إتفاقية الجات والتي تمت بعد جولة أورغواي (1986-1993) والخاصة بإتفاقية حقوق الملكية الفكرية، تلك الإتفاقية التي تهدف إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، وقد إلتزمت بحقوق التأليف والنشر الواردة في معاهدة برن، وحماية برامج الكمبيوتر، وحماية العلامة التجارية، والمعارف التقنية والأسرار التجارية، وبراءات الإختراعات...، و تنص الإتفاقية على تعديل القوانين بالدول المتقدمة خلال عام، والنامية خلال خمسة أعوام، والأقل نمواً خلال إحدى عشر عاما.

كما يوجد ضوابط لحماية براءات الإختراع يختلف أنواعها على مستوى العالم، تضمنها مواثيق متفق عليها ويقوم بتنفيذها منظمات دولية مستقلة، كذلك فإن التركيز على دوافع الشركات متعددة الجنسيات في أن تتخذ القرارات داخليا Intra-Firm تعطى أهمية أقل مما يجب للإجراءات والضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة والتي تشجع الإستثمارات الأجنبية والممارسات الفعلية الحالية أو المتوقعة لتلك الشركات.

ولكننا يمكن أن نحدد بعض الدوافع التي قد تعمل كلها معا أو بعضها وراء إتخاذ قرار بالإستثمار من قبل الشركة متعددة الجنسيات، وهذه الدوافع هي**(18)**:

* عوامل خاصة بالتسويق، وتجنب الأخطار التجارية.
* عوامل خاصة بالتكلفة.
* عوامل خاصة بحماية إختراعات الشركات متعددة الجنسيات.
* عوامل خاصة برغبة تلك الشركات في التغلب على الإجراءات والقيود المرتبطة بالتجارة الدولية.
* عوامل خاصة بعدم كمال السوق في الدول النامية.
* عوامل خاصة بإستغلال تلك الشركات لإمكاناتها التكنولوجية والمالية والإدارية.
* عوامل خاصة بدورة حياة السلعة.
* عوامل خاصة بالخصائص المميزة للدولة المضيفة من موارد طبيعية وغيرها.
* عوامل خاصة بالبيئة المحلية بالدولة الأم.

يخلق الإستخدام الداخلي للميزة الإحتكارية مزيداً من مزايا الملكية، لقد نجح **دننج** في دمج ثلاثة مداخل جزئية مختلفة في نظرية واحدة فسرت إلى حد كبير الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك من أهم مميزات هذه النظرية.

سابعا: حوافز الاستثمار المباشر في الواقع العملي(19):

ركزت معظم الدراسات الحديثة على عوامل دفع الإستثمار المباشر إلى الداخل، حيث أولت إهتمامها بالمزايا الطبيعية التي تتمتع بها الدولة المضيفة من موقع جغرافي متميز، ووفرة المواد الخام وعوامل الإنتاج لاسيما العمالة الرخيصة، كما أوضحت الدراسات العملية أهمية حجم السوق وإحتمالات النمو كأحد العناصر المؤثرة على إتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر، غير أن نمو الإستثمارات وإستمرار تدفقها إلى الدول النامية يتوقف في المقام الأول على مدى تعريف ملائمة المناخ الإستثماري السائد، والذي يمكن تعريفه بوصفه مفهوماً شاملاً "**ينصرف إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الإستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً أو إيجاباً على فرص نجاح المشروعات الإستثمارية، وبالتالي على حركة الإستثمارات و اتجاهاتها، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية**".

وتتمثل أهم محددات المناخ الإستثماري من الناحية الإقتصادية في السياسات الإقتصادية الكلية ومدى تحقيقها للإستقرار الإقتصادي، الإطار القانوني والتنظيمي الحاكم للإستثمار، البنية المادية والمعلوماتية، مستوى الإستثمار البشري وأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

ولا يقف المناخ الإستثماري عند حدود العوامل الإقتصادية ولكنه يتجاوز ذلك إلى الظروف السياسية والإجتماعية السائدة وما توفره من إستقرار أمام المستثمرين ومن الجدير بالإشارة أن معظم الدراسات العملية تنظر إلى حوافز الإستثمار بمفهومها الضيق في صورة حوافز مالية وتمويلية وخلافه، والتي

تشملها في الغالب تشريعات الإستثمار على أنها عوامل مكملة لجذب الإستثمار.
ونتناول فيما يلي أهم المحددات الإقتصادية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية.

1-**حجم السوق وإحتمالات النمو:** يعد حجم السوق وإحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الإستثمار الأجنبي، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى مزايا من تدفق الإستثمار الأجنبي، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، فالمقياس الأول يمكن إعتباره مؤشراً للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشراً للحجم المطلق للسوق وبالتالي لإحتمالاته المستقبلية.

لقد وجدت الدراسات العملية أن هناك علاقة إرتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس أيضا لحجم سوق الدولة المضيفة وبين الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن إرتفاع هذه المعدلات يعني إرتفاع فرص التقدم والتحسن في الإقتصاد القومي وجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات.

2- **سياسات اقتصادية كلية مستقرة:** إن وجود بيئة إقتصادية كلية مرحبة بالإستثمار، وتتمتع بالإستقرار والثبات، من العناصر الأساسية في تشجيع الإستثمار بصفة عامة والإستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، لأنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي و الأجنبي، فضلاً عن إهتمامها بتحرير الإقتصاد والإنفتاح على العالم الخارجي والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الإستثمار، ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة، وتقليل العجز التجاري.

ويعتبر تطبيق برنامج نشط للخصخصة جزءاً متمماً لتطبيق عمليات الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية، فهو عنصر مؤثر على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الدوليين للوصول إلى السوق والمشاركة في إقتصاد البلد المعني، وبإزالة العقبات المعوقة للإستثمار نتيجة الأعباء الكبيرة التي تشكلها المؤسسات التي تملكها الدولة، ومن خلال إعطاء إشارة للمستثمر على أن الحكومة المعنية أصبحت ترحب بالإستثمارات الأجنبية خاصة في البنية الأساسية وتحسين الخدمات المرتبطة بالخصخصة.

3- **الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار:** إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الإستثمار المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على إتجاهات الإستثمارات الأجنبية، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للإستثمار فلا بد من توافر عدة مقومات من أهمها:

- وجود قانون موحد للإستثمار يتسم بالوضوح والإستقرار والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الإرتباط، وأن يكون متوافقاً مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية الإستثمار.
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية، وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس المال وخروجه، فضلاً عن أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية.
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

تؤثر أيضا البيئة التنظيمية و المؤسسية في الدولة المضيفة تأثيراً هاماً على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، نظراً لتأثيرها على تكلفة المعاملات وعلى تقليل أوزيادة درجة التيقن بالنسبة للمستثمرين المحتملين، فكلما كان النظام الإداري القائم على إدارة الإستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، وعدم تفشي

البيروقراطية، وتبسيط قواعد الموافقة على الإستثمار من خلال إنشاء مراكز الخطوة الواحدة داخل الدولة، كلما أدى ذلك إلى جذب الإستثمار والعكس صحيح، وكلما كانت المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر متوفرة بشكل تفصيلي ودقيق وفي الوقت المناسب أدى ذلك إلى زيادة جذب الإستثمار.

4- **بنية أساسية مناسبة:** يعتبر توفر بنية أساسية مناسبة محدداً هاماً ورئيسياً في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، إذ أنها تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر و من ثم رفع معدل العائد على الإستثمار الخاص، فخطوط النقل الحديثة بأنواعها المختلفة تسهل من عملية الوصول داخل الدولة المضيفة وكذلك للعالم الخارجي، كما أن وجود وسائل إتصالات ذات كفاءة عالية تمكن من سهولة وسرعة الإتصال بين فروع الشركات متعددة الجنسية في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم فضلاً عن أنها تسهل من عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع و المركز.

5- **مدى اهتمام الدول المضيفة بتنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي:** تسهم الشركات متعددة الجنسية إسهاماً فعالاً في نقل التكنولوجيا والمهارات المناسبة للمنشآت الصناعية الكائنة في الدول المضيفة، وتتوقف درجة إستفادة الصناعة من هذه التكنولوجيا على مدى قدرتها على إستيعابها والتكيف معها، ويتحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتوفرة، ومدى الإستثمار المحلي في أنشطة البحوث والتطوير.

وتشمل الكفاءات البشرية مختلف القدرات الفنية والإدارية والتنظيمية، ويأتي التعليم والتدريب المهني في صدارة العوامل المؤثرة في مستوى الموارد البشرية، فإرتفاع نسبة التعليم وزيادة الإهتمام بالتدريب المهني يزيد من مهارة العمالة.

لذا فإن توفر العمالة المؤهلة و المدربة فنياً يعد من العناصر الهامة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، كما يعتبر الإستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحوث والتطوير وتوفر مراكز البحث العلمي محدداً ضرورياً لإتخاذ قرار الإستثمار في دولة معينة، إذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج وإستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدولة.

6- **الحوافز المالية والتمويلية:** تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دوراً محدوداً في جذب الإستثمار الأجنبي، لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضاً عن إنعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للإستثمار وتتمثل هذه الحوافز في: حوافز مالية، حوافز تمويلية، حوافز أخرى.

الحوافز المالية: وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، إئتمانات ضريبية الإستثمار، الإستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى، بالإضافة إلى حوافز التصدير، علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الإستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات.

الحوافز التمويلية: تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الإستثماري، وفي الإئتمان الحكومي المدعم، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الإستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر، تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة.

الحوافز الأخرى: تشمل المعاملة التفضيلية للإستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف الأجنبي مثل ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، وتشمل أيضا تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تنفيذ وإدارة المشروعات، تزويد المستثمر بمعلومات عن السوق، توفير المواد الخام، تقديم النصح بخصوص عمليات الإنتاج وفن التسويق، المساعدة في التدريب، تزويد المستثمر بالبنية الأساسية من أرض ومبان ومرافق عامة بأسعار تقل عن الأسعار التجارية، وتسهم هذه الحوافز في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات بشكل غير مباشر وبالتالي إمكانية تحقيق معدل عائد مرتفع.

النتائج والتوصيات:

نخلص من الدراسة أن الإستثمار الأجنبي المباشر شهد إزدهاراً خلال القرن 19 مع بداية الثورة الصناعية وحتى 1914. ثم شهد تراجعا خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ثم عاد الاستثمار للازدهار مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الثمانينات، ثم شهد تطورات متسارعة جداً بتحول الإستثمارات من الإستثمارات الأجنبية المباشرة العامة إلى الإستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة، والتوجه نحو الأسواق ذات العائد الكبير، وكذا زيادة تدفقات الإستثمارات بين الدول المتقدمة نفسها أكثر من هذه الزيادة من الدول النامية نظراً لتوفر الأسواق الواعدة والقدرة على التصدير للأسواق العالمية.

من الصعوبة قبول مدخل نظري واحد لتحليل دوافع الإستثمارات الأجنبية، وهذا بسبب تعدد المتغيرات المؤثرة على قرار الشركة متعددة الجنسيات بالإستثمار في دولة ما، سواء متغيرات تتعلق بالدولة المضيفة، أومتغيرات تتعلق بالدولة الأم، أو متغيرات تتعلق بالشركة ذاتها.
من المجدي اقتصاديا للبلدان النامية الإستعانة بالإستثمارات الأجنبية المباشرة، فهي تعمل على نقل التكنولوجيا المتطورة مما يخلق فرصاً للتصدير كما يساهم

في تخفيض العجز في موازين مدفوعاتها من خلال الإستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة.

كما يؤثر الاستثمار المباشر على إستعمال مجالات جديدة في الإنتاج والإدارة والتسويق وكذا في إيجاد الروابط الخلفية والأمامية مع قطاعات الإقتصاد الإنتاجية والخدمية المختلفة وينتج عن كل هذا تحقيق التقدم الإقتصادي والإستقرار للدولة المضيفة على الرغم من بعض السلبيات التي تظهر عند التطبيق العملي.

على ضوء النتائج السابقة وبسبب دور الإستثمارات الأجنبية في تمويل عملية التنمية الإقتصادية في الدول النامية، يقتضي تحسين مناخ الإستثمار بمجموع عناصره المختلفة وعدم التركيز فقط على الجانب التشريعي.

إيجاد هيئات متخصصة ومهتمة بتنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة داخل البلدان النامية مع تسهيل الإجراءات وتبسيطها و رفع مستوى الخدمات.

الهوامش

(1) مؤسسة التمويل الدولية، الإستثمار الأجنبي المباشر الدروس المستفادة من الخبرات العلمية، صندوق النقد الدولي، رقم 5، واشنطن، سبتمبر 1997 ص 9.

(2) على عبد الوهاب إبراهيم نجا، الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الإقتصادية في مصر خلال الفترة (1974-1990) دراسة نظرية تطبيقية، رسالة ماجستير في الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية 1995، ص ص 18-21.

(3) علي محمد بونمر المزروعي، دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على التنمية الإقتصادية في العالم النامي مع الإشارة لدولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير في الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس 2001، ص 51.

(4) جمعة محمد عامر، سياسة الإستثمارات الأجنبية وأثرها على مواجهة الإختلالات الهيكلية بالإقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه مقدمة لكلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1985،ص ص 9-11 .

(5) علي عبد الوهاب إبراهيم نجا، المرجع السابق، ص 24.

(6) جمعة محمد عامر، المرجع السابق، ص 27.

(7) د.منى قاسم، الشركات متعددة الجنسيات وتضارب المصالح، مجلة البنوك، العدد الثامن، القاهرة، مايو- يونيو 1997، ص 14.

(8) UNCTAD (WORLD INVESTMENT REPORT, TRANSNATIONAL CORPOORATIONS AND COMPETITIVENESS, 1995, TABLE II.2).

(9) جيل برتان: الإستثمار الدولي (ترجمة علي مقلد)، منشورات عويدات، بيروت 1992،ص 5.

(10) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في العالم 1985، نيويورك 1986، ص 27.

(11) عادل مهدي، التمويل الدولي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 1992، ص ص 44.

(12) JAN KREGEL,CAPITAL FLOWS:GLOBALIZATION OF PRODUCTION AND FINANCING DEVELOPMENT, UNCTAD REVIEW, NEWYORK1994, P 23.

(13) أميرة حسب الله محمد، حوافز الإستثمار الخاص المباشر وغير المباشر في مصر، "دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة 2002، ص ص 7.

(14) و **(15)** علي محمد بونمر المزروعي، المرجع السابق، ص ص 30- 35.

(16) أميرة حسب الله محمد، المرجع السابق، ص ص 15- 16.

(17) علي محمد بونمر المزروعي، المرجع السابق، ص ص 39.

(18) عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الإستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، القاهرة 1992، ص ص 90-92 .

(19) أميرة حسب الله محمد، المرجع السابق، ص ص 18- 24.